

موجز المجلس العام

المالية الإسلامية وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

يسر المجلس العام أن يقدم موجزه الحادي عشر والذي يهدف إلى تقديم لمحة عامة عن أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والتمويل الإسلامي والفرص التي يتيحها لسد الخصاص الحالي في تمويل أهداف التنمية المستدامة. ويعرض هذا الموجز مدى أهمية رؤية البنوك الإسلامية لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والمبادرات المتخذة لتحقيقها، من خلال نتائج استبيان قام به المجلس العام.

بالتعاون مع:

الأمم المتحدة
البحرين





1. المقدمة

مجال التأمين على غير الحياة، وتقييم مخاطر ائتمان رأس المال الطبيعي في الإفراض الزراعي. ومع ذلك، فإن أكثر ما يهمنى هو مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة التي ترتبط بقوة بأهداف التنمية المستدامة والتي علق المجلس العام على الوثيقة الاستشارية الخاصة بها بعد استشارة أعضائه.

نظراً لطموح برنامج عام 2030، ليس من المثير للدهشة أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب مقاربة شاملة تتضمن تعبئة موارد مالية ضخمة من القطاعين العام والخاص. تشير بعض التقديرات إلى أن تحقيق برنامج 2030 يتطلب أكثر من 2.5 تريليون دولار أمريكي سنوياً حتى عام 2030. وهذا يتطلب تخصيص الكثير من الموارد لتمويل الأهداف التي قد تتسبب في عدد من القيود على بعض البلدان، وخاصة الأقل نمواً. وعلى الرغم من أهمية التدخل المستمر من المنظمات الخيرية التقليدية، فإن فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة والتي من المرجح أن تتحقق لا تزال ضخمة للغاية.

ومع ذلك ينشأ عدد متزايد من النماذج المبتكرة فيما يتعلق بالاستثمار في الأعمال الخيرية والتأثير الاجتماعي والتنمية المستدامة مؤخراً.

يعتبر قطاع الخدمات المالية رائداً في عدد من الابتكارات وأفضل الممارسات في تمويل وتشجيع التنمية المستدامة من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات

ويوفر برنامج 2030، بنطاقه العالمي الطموح، فرصة للانخراط وتشكيل شركات جديدة ومتنوعة مع أصحاب المصلحة المتعددين.

3. التمويل الإسلامي كأداة فعالة لتمويل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

من توافق مونثري 2002 إلى إعلان الدوحة 2008، إلى الاجتماعات الحديثة مثل المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عقد في أديس أبابا عام 2015، تم بذل جهود كبيرة في تحسين وفهم الوسائل التي يمكن بها تمويل برنامج عمل الأمم المتحدة للتنمية. في العام الماضي، واصل مختبر تمويل التنمية المستدامة الرفيع المستوى (في أبريل) ومنتدى التمويل المستدام في لوكسمبورغ (في مايو) هذه المحادثات الهامة بخصوص أهداف التنمية المستدامة.

ومع ذلك، فإن المحادثات حول التمويل الإسلامي وأهداف التنمية المستدامة تميل إلى أن تقتصر على المؤتمرات الإقليمية التي تعقد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي؛ على سبيل المثال، في ماليزيا (2018)، عقد البنك الدولي لمركز ماليزيا الدولي مؤتمراً بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية في ماليزيا والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، آسيا والمحيط الهادي، مركز ماليزيا، لاستكشاف استخدام التمويل الإسلامي لدعم التخفيف من حدة المناخ والتكيف معه، مما في ذلك استخدام أدوات التمويل الإسلامي لتمويل مشاريع صديقة للمناخ. كما ركز مؤتمر مماثل في عام 2019 على التمويل الإسلامي كحافز للإدماج المالي. ومع أن التمويل الإسلامي يساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أنه لا يزال يعتبر حلاً مقتصرًا على فئة معينة ولا يزال غير مفهوم.

1. تعليقات المجلس العام حول مبادئ مسؤوليات القطاع المصرفي الصادرة من مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (أبريل 2019)

تمثل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة اليوم أحد الموضوعات الرئيسية التي تناقش في كل اجتماع وملتقى على المستويات العليا. فمنذ اعتمادها في عام 2015 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتجه جدول الأعمال العالمي إلى قضية الاستدامة وما يجب القيام به لتحقيق الأهداف المحددة بحلول عام 2030. حيث تم تطوير مفاهيم الاستدامة مثل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول، والاستثمار المسؤول اجتماعياً، والقيم البيئية والاجتماعية والحوكمة، والتي بدأت تشكل محوراً قوياً في السوق مما دفع المستثمرين العالميين إلى إظهار اهتمام متزايد بالاستدامة والاستثمار المسؤول.

تمثل المؤسسات المالية الإسلامية واحدة من القنوات الرئيسية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتعزيز الاستدامة كون الاستدامة والقيم الأخلاقية في صميم ممارساتها. يلعب التمويل الإسلامي دوراً رئيسياً في الإدماج المالي من خلال مقترحاته القائمة على مشاركة المخاطر وإعادة توزيع الثروة، وبالتالي الحد من أوجه عدم المساواة، وتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر.

2. برنامج عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

في سبتمبر عام 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة 17 هدفاً للتنمية المستدامة لتحقيقها بحلول عام 2030. وهذه الأهداف هي كالتالي: (1) القضاء على الفقر، (2) القضاء التام على الجوع، (3) الصحة الجيدة والرفاه، (4) التعليم الجيد، (5) المساواة بين الجنسين، (6) المياه النظيفة والنظافة الصحية، (7) طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، (8) العمل اللائق ونمو الاقتصاد، (9) الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، (10) الحد من أوجه عدم المساواة، (11) مدن ومجتمعات مستدامة، (12) الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، (13) العمل المناخي، (14) الحياة تحت الماء، (15) الحياة في البر، (16) السلام والعدل والمؤسسات القوية، (17) عقد الشراكات لتحقيق الأهداف. هذه الأهداف مصحوبة بـ 169 غاية و231 مؤشر.

تركز أهداف التنمية المستدامة على ستة عناصر رئيسية هي: (1) الشعب (2) الكرامة (3) الرفاه (4) العدالة (5) الشراكة (6) الأرض، بهدف بناء مجتمعات سلمية وشاملة ومحكومة بشكل جيد. جميع هذه العناصر مترابطة بحيث أن تحقيق أحد الأهداف يكون له تأثير إيجابي مباشر على الأهداف الأخرى. يتطلب برنامج عمل الأمم المتحدة 2030 تظافر جهود جميع مكونات المجتمع لضمان الحفاظ على الموارد المستدامة لكوكب الأرض. وقد بدأ ظهور عدد من المبادرات من أجل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي تشمل الميثاق العالمي للأمم المتحدة، وهي مبادرة تطوعية تستند إلى التزامات الرؤساء التنفيذيين لتحقيق الاستدامة، وخاصة مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة هي شراكة عالمية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز المالي، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية المستدامة، على الرغم من وجود تميز بيئي. فإن لديها عدداً من المكونات التي تغطي الاستثمار والتأمين وكذلك الصيرفة. على سبيل المثال، تشمل المنشورات الحديثة "إطار التأثير الإيجابي للاستثمار في العقارات"، وهي وثيقة استشارية حول تأمين المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة في

في هذا الصدد تعد شراكة الأمم المتحدة مع المجلس العام والشركاء العالميين الآخرين حاسمة ومهمة للغاية لتحقيق برنامج عام 2030

نسبة لتوافق قيمه ومبادئه بشكل كبير مع أهداف التنمية المستدامة، فإن التمويل الإسلامي يمثل إحدى الوسائل الرئيسية للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يساعد نظام التمويل الإسلامي على تشجيع النشاط الاقتصادي وريادة الأعمال للقاء على الفقر ومعالجة مشكلة عدم المساواة، وضمان الاستقرار المالي والاجتماعي، وتعزيز التنمية البشرية الشاملة والعدالة - وكلها ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة. تهدف مقاصد الشريعة وأحكامها الرئيسية إلى إزالة المشقة التي تواجه الإنسان وتحقيق تنمية مستدامة وشاملة تخدم نفس أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في الحفاظ على استدامة الموارد وتعزيز النمو الاقتصادي والتصنيع وسلامة المدن والتعاون بين الجميع وأنماط الاستهلاك المستدام.

يمكن أن يكون التمويل الإسلامي أداة فعالة لتنفيذ بنجاح سياسات القضاء على الفقر (الهدف رقم 1)، وتحقيق الأمن الغذائي (الهدف رقم 2)، وضمان حياة صحية (الهدف رقم 3)، وتحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف رقم 5)، وتشجيع مجتمع سلمي وشامل (الهدف رقم 16). فهو يوفر فرصة لتقليل الفجوة في تمويل الأهداف من خلال قيمه التي تشجع على الإدماج المالي والتمويل للجميع. كما توفر أهداف التنمية المستدامة الفرصة للمؤسسات المالية الإسلامية لاستهداف قطاعات جديدة ضمن جدول أعمالها والمشاركة بشكل أكبر في المشاريع التي تتفق مع مبادئها، المتعلقة بتمكين الأفراد، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئة.

تلعب الأدوات والبرامج الإسلامية الخيرية التقليدية، مثل الزكاة والصدقات والأوقاف، دوراً كبيراً اليوم في السعي لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن تمويل أهداف التنمية المستدامة لا يقتصر فقط على هذه الأدوات؛ فيوجد هناك عدد من الهياكل القائمة على الأصول التي تسهل الاستثمار طويل الأجل.

ويمكن استخدام الأدوات المالية الإسلامية المبتكرة، خاصة الصكوك، كأداة جيدة لتعبئة الموارد لتمويل مشاريع البنية التحتية، وبالتالي إقامة مشاريع المياه النظيفة والنظافة الصحية (الهدف رقم 6)، وتشجيع الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة (الهدف رقم 7)، وبناء بنية تحتية مرنة (الهدف رقم 9) وتوفير المأوى (الهدف رقم 11) على سبيل المثال. وأظهرت الأمثلة في جميع أنحاء العالم فعالية الصكوك كوسيلة لتمويل القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة مثلاً بنيجيريا، حيث تم جمع 62 مليون دولار من خلال الصكوك لبناء وإعادة تأهيل 24 مدرسة 2013. وفي عام 2018، أصدرت هيتشيسبي HSBC أمانة ماليزيا بيرهاد أول صكوك لأهداف التنمية المستدامة في العالم. تهدف الصكوك إلى تمويل المشروعات التي تعود بالنفع على البيئة والمجتمعات وهي أول إصدار صكوك من قبل مؤسسة مالية تشير إلى أهداف التنمية المستدامة باعتبارها المستفيد من العائدات. وأصدرت اندونيسيا أيضاً صكوكاً خضراء سيادية في عام 2018 بقيمة اسمية قدرها 1.25 مليار دولار أمريكي لتمويل عدة مشاريع صديقة للبيئة في جميع أنحاء البلاد. استخدمت الصكوك آليات جديدة مثل الدفع مقابل الأداء للمساعدة في ضمان تسليم مزايا أهداف التنمية المستدامة.

يتماشى الاهتمام المتزايد بالصكوك الخضراء والاستثمار المسؤول اجتماعياً مع التوقع بأن تصبح الصكوك الخضراء واحدة من اتجاهات العمل الرئيسية التي تقود النجاح في المستقبل القريب. ومن الواضح أن سوق رأس المال الإسلامي يوفر فرصاً واعدة لفتح مسار جديد لإشراك القطاع الخاص وجمع رأس المال للتنمية.

يمكن أن تكون الصكوك الخضراء والاستثمار المسؤول اجتماعياً وسيلة مبتكرة لتمويل برنامج عام 2030 في السنوات القادمة

واعترافاً بالإمكانيات الفريدة للتمويل الإسلامي للمساهمة في تحقيق برنامج العمل لعام 2030، تقوم العديد من المؤسسات الإسلامية الكبرى، مثل البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة البركة المصرفية، بدور رائد في الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، هناك حاجة ملحة إلى مزيد من الوعي على الصعيد الدولي لدعم أهداف التنمية المستدامة. يجب أن يتغلغل هذا في قطاع التمويل الإسلامي بأكمله بما في ذلك البنوك وأسواق رأس المال الإسلامي والتكافل، والتي يمكن أن تكون أداة للإدماج المالي وربما تحتوي على مبالغ كبيرة للاستثمار.

4. نتائج استبيان المجلس العام حول أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

نظراً لأهمية برنامج عمل الأمم المتحدة لعام 2030 كأداة لتحقيق حياة أفضل للإنسانية والدور الذي تلعبه المالية الإسلامية من حيث توفير التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ركز المجلس العام، في استبيانه العالمي للمصرفيين الإسلاميين لعام 2019، بوجه خاص على القضايا الاجتماعية والتنمية. تم تخصيص جزء من الاستبيان لأهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، حيث طُلب من البنوك الإسلامية من خلال أسئلة مفتوحة ومغلقة، تقييم درجة أهمية كل هدف من الأهداف السبعة عشر كجزء من خطط نمو أعمالها والعناصر المهمة لتحقيق مقاصد الشريعة والتي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

ركز المجلس العام في استبيانه العالمي للمصرفيين الإسلاميين لعام 2019، على أهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، حيث طُلب من البنوك الإسلامية، تقييم درجة أهمية كل هدف من الأهداف السبعة عشر كجزء من خطط نمو أعمالها

مكنت الأسئلة المفتوحة البنوك الإسلامية من التعبير عن آرائها بشأن المبادرات الأكثر فعالية التي تم تنفيذها ضمن خطط أعمالهم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومقاصد الشريعة. باعتبار هذا الاستبيان متعلق بالبنوك فقط، فإنه لا يغطي قطاع صناعة المالية الإسلامية كاملة، على وجه الخصوص، حيث لا يركز على دور أسواق رأس المال الإسلامي، ولا سيما الصكوك، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لكنه يعطي مؤشراً مهماً على كيفية فهم وعمل مجموعة من المؤسسات المالية الإسلامية على القيام بدورها في تلبية أهداف التنمية المستدامة.

4.1 أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

وأوروبا. وتعتبر أهداف التنمية المستدامة الأخرى مهمة لجميع المناطق، وتشمل هذه الأهداف العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والتعليم الجيد. وكان البعض الآخر يحتل مرتبة عالية بشكل خاص في مناطق معينة، على سبيل المثال، سجل العمل المناخي أعلى مستوى في جنوب شرق آسيا، وكانت المساواة بين الجنسين ثالث أعلى أولوية للبنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، واحتلت المياه النظيفة والنظافة الصحية درجات عالية في شمال إفريقيا.

الشكل 2. أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تخطط المؤسسات المالية الإسلامية للترويج لها لتكون جزءاً من خطة نمو أعمالها - التقسيم حسب المنطقة



المصدر: المجلس العام

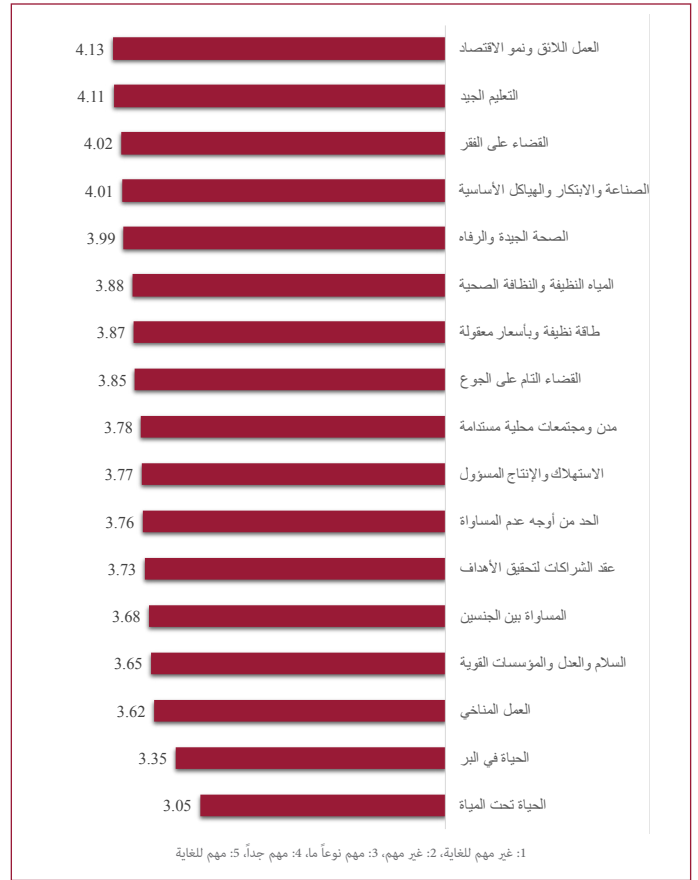
لإلقاء نظرة أعمق على هذه الأولويات، طلب من البنوك الإسلامية تحديد أهداف التنمية المستدامة التي تنصدر جدول أعمالها مع إمكانية تقديم تعليقات على المبادرات والإجراءات المتخذة التي تساهم في تحقيق هذه الأهداف.

تري البنوك الإسلامية أنه يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الزكاة وبرامج المسؤولية الاجتماعية. في منطقة الشرق الأوسط، كان التعليم موضوعاً بارزاً بشكل خاص، حيث أشار أحد البنوك إلى أنه يقدم منح دراسية مدفوعة بالكامل لبرامج الدراسات العليا، بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات مع جامعات وطنية مختلفة، كما يوزع البنك حقايب مدرسية مجانية لطلاب المدارس الابتدائية في بداية كل عام دراسي.

من ناحية أخرى، تعتبر بعض البنوك أن المبادرات في إطار الأعمال الأساسية للبنك تمثل وسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، أشار أحد البنوك إلى توفير التمويل الأصغر لتشجيع ودعم الأسر، والحرفيين والمنتجين. وذكر بنك آخر بناء المدن الحديثة وتوطين الرحل. كما أشار بنك آخر، "على رأس اهتمامات البنك، المساهمة في تشييط الدورة الاقتصادية، وتعزيز العمل اللائق والقضاء على البطالة، وكذلك السعي إلى حلول مبتكرة لإيجاد مصادر مدرة للدخل".

بمشاركة 106 من المدراء التنفيذيين من 33 دولة في الاستبيان، على المستوى العالمي، أظهرت نتائج الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين أن الأهداف المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية هي الأكثر أهمية بالنسبة للبنوك الإسلامية عندما يتعلق الأمر بترويج أهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة ضمن خطط أعمالها. ويليهما الهدف 4: التعليم الجيد؛ الهدف 1: القضاء على الفقر؛ بينما حلت في أسفل القائمة الأهداف المرتبطة بالعمل المناخي، والحياة في البر والحياة تحت الماء.

الشكل 1. أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تخطط المؤسسات المالية الإسلامية للترويج لها لتكون جزءاً من خطة نمو أعمالها



المصدر: المجلس العام

هذا الترتيب لا يشير إلى أهمية الأهداف للبنوك الإسلامية فقط، بل يوضح المجالات التي تعتقد البنوك الإسلامية أن لها أثر أكبر عليها. ومع ذلك، فإن الأهمية التي اكتسبها التعليم الجيد كانت مفاجئة ومحفزة أيضاً، حيث احتل مرتبة عالية بشكل خاص في دول من منطقة الشرق الأوسط، وغرب، ووسط وجنوب آسيا، وسجل درجة عالية نسبياً في جميع المناطق الأخرى.

ظهرت الأولويات الإقليمية بشكل متباين نوعاً ما، وربما كانت تعكس اهتمام كل منطقة بمشاكلها الخاصة، حيث برزت الصناعة والابتكار والهيكل الأساسية على رأس خطة أعمال دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط؛ بينما كان القضاء على الفقر شاغلاً في إفريقيا وأوروبا. أما فيما يتعلق بالصحة الجيدة والرفاه، فهي من أهم الأولويات في مناطق آسيا

أدى اختبار الارتباط الذي تم إجراؤه بين النتيجة الإجمالية الممنوحة إلى أهداف التنمية المستدامة والنتيجة الإجمالية للعناصر الهامة لتحقيق مقاصد الشريعة باستخدام الوسط الحسابي، إلى إظهار علاقة قوية معتبرة بين العاملين، مع معامل ارتباط يساوي 0.67.

أهداف التنمية المستدامة	العناصر الهامة لتحقيق مقاصد الشريعة	
0.670	علاقة بيرسون	
.000	الاعتبار	
102	عدد الأجوبة	

وفيما يتعلق بالسؤال الآخر، ركز هذا الجزء على الإجراءات التي اتخذتها البنوك الإسلامية لتحقيق تلك العناصر فقد ركزت العديد من الإجابات مرة أخرى على المبادرات من خلال التبرعات الخيرية وبرامج المسؤولية الاجتماعية. كما ركزت بنوك كثيرة على الهياكل والبرامج المتاحة لديها للتقيد بمقاصد الشريعة ضمن أنشطتها الخاصة. ومع ذلك، قدم البعض إجاباتٍ أوسع نطاقاً. على سبيل المثال، ذكر أحد المصارف بإيجاز المبادرات التي يتخذها لتحقيق مقاصد الشريعة في المعاملات المالية، ومنها:

"يولي [المصرف] أهمية لتنويع محفظة الاستثمار بحسب الحجم والقطاع والغرض الاقتصادي والمنطقة الجغرافية. كما أصدر المصرف تعليمات إلى فروعها في الأرياف لتمويل صندوقها القابل للاستثمار من أجل المنطقة المعنية على أساس الأولوية بغرض تقليل الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية".

"وأعطى [المصرف] مزيداً من الاهتمام بالاستخدام المناسب للموارد دون البقاء مكتوف الأيدي. علاوةً على ذلك، فبحكم التزام المصرف بالشريعة الإسلامية والتزامه بضمان الرفاهية، لا يستثمر المصرف أمواله في مشروعات غير مرغوب فيها اجتماعياً وبيئياً حتى ولو كانت تبدو قابلة للتطبيق من الناحية المالية ومربحة".

5. الاستنتاجات والتوصيات

تعد المالية الإسلامية من أسرع الصناعات نمواً في النظام المالي العالمي ولذا تمثل فرصة مهمة كوسيلة بديلة لتمويل أهداف التنمية المستدامة، بالنظر إلى تقارب قيمها ومبادئها مع الأهداف.

يُظهر تقرير استبيان المجلس العام، أن البنوك الإسلامية تتوافق تماماً مع مقاصد الشريعة وأهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، ينظر الكثيرون إلى هذه الأمور على أنها مسألة امتثال واستخدام الأموال المخصصة للأعمال الخيرية أو المسؤولية الاجتماعية. فهي لا تتمكن دائماً من دمج أهداف التنمية المستدامة أو مقاصد الشريعة ضمن أنشطة الأعمال الكاملة للبنك. ومع ذلك، فبعض البنوك تهدف إلى هذا التكامل، وترى نفسها على أنها مؤسسات لها هدف ومسؤولية اجتماعية.

تظهر أمثلة مساهمة البنوك في المشاريع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم نموذجاً ملموساً للفرص التي تتيحها الصناعة المالية الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن هذه المبادرات لا تزال غير قادرة على سد الفجوة الموجودة في تمويل أهداف التنمية المستدامة. هذا راجع لعدة أسباب تضم صعوبة البنوك في القيام بالاستثمارات طويلة الأجل المطلوبة عادة لتطوير البنية التحتية. في هذا المجال، قد تتمكن

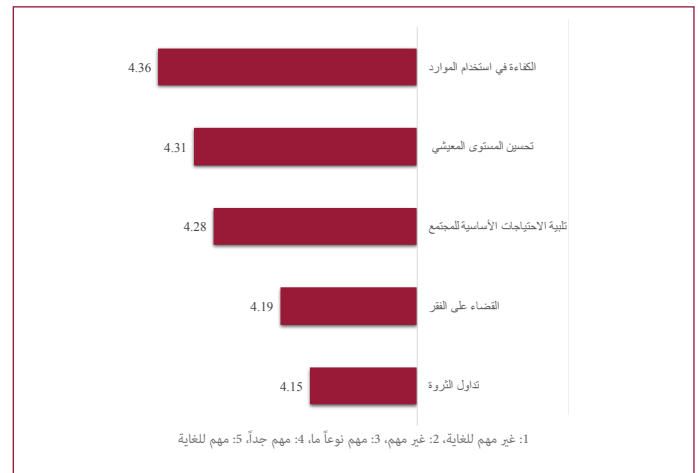
وفي منطقة جنوب شرق آسيا، أشار أحد المصارف تحديداً إلى استراتيجية الوساطة القائمة على القيم لدى بنك نيجارا ماليزيا، والتي تهدف إلى تحقيق تأثير إيجابي ومستدام على الاقتصاد والمجتمع والبيئة، والتي اعتبر البنك المشارك أنها مرتبطة جداً بأهداف التنمية المستدامة. كما ذكر البنك أنه يلتزم بمعايير التحالف العالمي للبنوك الملتزمة بالقيم، وهي مجموعة تطوعية من البنوك تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة. وأشار بنك آخر إلى مشاركته في العمل المناخي والطاقة المتجددة وجهوده نحو إطلاق الصكوك الخضراء الأولى من نوعها في البلاد.

وأقر أحد البنوك من منطقة شمال أفريقيا في تعليقاته بأهمية المجتمعات الداخلية والخارجية على حد سواء، من خلال توفير التمويل المستمر للموظفين والتأمين الصحي والأنشطة الرياضية والمساعدات الإنسانية والترفيهية للمجتمع الداخلي. وأما المجتمع الخارجي، عن طريق المساهمات الاجتماعية والمالية لخدمة المجتمع والعمل الخيري من خلال (1) تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدعم إعادة بناء المجتمع؛ (2) التبرعات للجمعيات الخيرية والمراكز العلمية والدينية ومساندة الأسر الفقيرة؛ (3) رعاية العديد من الفعاليات والمؤتمرات للمؤسسات المالية والبنوك؛ (4) توظيف عدد من طلاب المراحل النهائية من دراستهم الجامعية أو حديثي التخرج من أجل تحسين مؤهلاتهم وصقل معارفهم؛ (5) تعزيز برنامج الشمول المالي وحماية المستهلك؛ (6) حماية البيئة عن طريق إعادة تدوير المخلفات الورقية وترشيد استهلاك المياه والطاقة والمساهمة في الحد من التلوث البيئي. " يبدو أن هذا يمثل برنامجاً مدرسوياً ومتكاملاً على وجه الخصوص.

4.2. مقاصد الشريعة

هنالك تداخل واضح بين أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومقاصد الشريعة الإسلامية. حيث ظهر هذه التداخل في تقرير الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين الذي خصص المجلس العام جزءاً منه إلى هذه الأهداف، حيث طلبنا من البنوك الإسلامية مدى أهمية بعض العناصر التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مثل العدالة الاقتصادية ونمو الأعمال التجارية. على المستوى العالمي، اعتبرت البنوك الإسلامية أن الكفاءة في استخدام الموارد هي العنصر الأكثر أهمية لتحقيق الأهداف، في حين جميع الإجابات الخمسة المحتملة كانت متفاوتة بقدر ضئيل.

الشكل 3. العناصر الهامة لتحقيق مقاصد الشريعة



المصدر: المجلس العام

موجز المجلس العام

المالية الإسلامية وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

عن المجلس العام

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية هو منظمة دولية تابع لمنظمة التعاون الإسلامي تأسس في عام 2001 ومقره الرئيسي في مملكة البحرين.

ويمثل المجلس العام المظلة الرسمية للصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم، ويهدف إلى دعم وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية وحمايتها، ودعم التعاون بين أعضاء المجلس العام والمؤسسات المالية الأخرى ذات الاهتمام والأهداف المشتركة.

ويضم المجلس العام في عضويته أكثر من 130 مؤسسة مالية، موزعة على 34 دولة حول العالم، تضم أهم الفاعلين في السوق المالية الإسلامية، ومؤسسات دولية متعددة الأطراف، ومؤسسات وجمعيات مهنية في الصناعة ويعرف بأنه أحد المنظمات واللبنات الرئيسة في بنية المالية الإسلامية.

ويهدف المجلس العام إلى دعم صناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال تمثيلها والدفاع عنها فيما يخص السياسات الرقابية والمالية والاقتصادية التي تصب في المصلحة العامة لأعضائه ودعم تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال تعزيز أفضل الممارسات. وعليه، تستند أعمال المجلس العام على أهدافه الاستراتيجية وهي (1) دعم القيمة المضافة للصيرفة الإسلامية والسياسات والنظم الرقابية، (2) تشجيع البحث والابتكار، (3) التأهيل والتمكين المهني.

معلومات التواصل

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

برج جيرا 3 مكتب 51، بناية 657، طريق 2811، مجمع 428، ص.ب: 24456

البريد الإلكتروني: CIBAFI@CIBAFI.org

الهاتف: + 973 17357300

الفاكس: + 973 17324902

www.cibafi.org

شكر وتقدير

يود المجلس العام أن يعرب عن امتنانه وشكره الصادق للأمم المتحدة، وخاصة سعادة السيد أمين الشراوي، منسق الأمم المتحدة في البحرين، والدكتور جون فاهي، منسق ومحلل بحوث في الأمم المتحدة، لمساهماتهم في إعداد هذا الموجز. كما نود أن نعبر عن أسمى التقدير لبيتر كيسي، مستشار المجلس العام لمساهمته وجهوده في مراحل مختلفة من إعداد هذا الموجز وكذلك لكل من خضر محمد، ورشيد الطائع، ومي عرشي من الأمانة العامة لجهودهم.

شركات التكافل العائلي، التي لديها آفاق استثمار أطول، من تقديم بعض الدعم للأهداف ذات الصلة. ومع ذلك، فإن إحدى القضايا الواضحة التي ظهرت هي الرؤية غير الواضحة للمؤسسات المالية الإسلامية حول كيفية توحيد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في خطط أعمالها.

كما أوضحت ردود الاستطلاع، أنه سيتم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطرق مختلفة من قبل شركات مختلفة. ستركز بعض البنوك بشكل طبيعي على الإدماج المالي أو توفير السكن اللائق، بينما تركز البنوك الأخرى على التنمية الاقتصادية أو التعليم. الشركات التي لها وجود كبير في أسواق رأس المال الإسلامي قد تسهل تمويل مشاريع الاستثمار الاجتماعي المسؤول من قبل الآخرين؛ قد تأخذ شركات التكافل بعين الاعتبار كيفية دعم استثماراتها للاستدامة، وكذلك دورها في توفير الحماية من المخاطر في المجالات ذات الصلة. ستكون هذه مسائل إستراتيجية يتعين على كل شركة على حدة أخذها بعين الاعتبار عند وضع خطط أعمالها الخاصة.

لذلك يوصى للأعضاء بما يلي:

- وضع استراتيجية وجدول أعمال للمؤسسة يتوافق مع غرض برنامج الأمم المتحدة 2030.
- تحديد أهداف التنمية المستدامة التي هي في وضع أفضل للتعامل معها، بما في ذلك تقييم مجالات الحاجة ووضع خطط خاصة لتطويرها.
- استيعاب مفاهيم التمويل المستدام في النظم الداخلية للمؤسسات المالية، من خلال دمج القيم مع المسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة وأهداف التنمية المستدامة في سياساتها وإجراءاتها وكذلك تقييم المجالات المحتاجة ووضع خطط خاصة لتطويرها.
- دمج أفضل ممارسات الاستدامة في أنشطة مؤسساتهم.
- تحديد الفرص للمنتجات الجديدة أو نماذج الأعمال الجديدة التي ستساعد على النهوض بأهداف التنمية المستدامة.
- التواصل مع شركاء الأمم المتحدة في بلدهم لمناقشة كيف يمكنهم التعاون ودعم برنامج عام 2030.
- ينصح الأعضاء بشكل جماعي (على سبيل المثال من خلال الجمعيات الوطنية) وأصحاب المصلحة الآخرين (على سبيل المثال من خلال وكالات الأمم المتحدة) بما يلي:
- رفع مستوى الوعي بالفرص المتعلقة بالاستثمار طويل الأجل لتعزيز قطاعات مثل البنية التحتية والنقل والبيئة والقطاعات الأخرى ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة.
- تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة ذات الصلة من خلال إقامة شراكات بين المؤسسات المالية لتوفير تمويل أوسع وحوار أقوى بين الهيئات التنظيمية والمؤسسات المالية من أجل تطوير خطط واضحة وتنفيذها.
- بالتعاون مع السلطات الوطنية، نشر فهم أفضل بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة، من خلال تطوير أدلة بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة مع المعلومات المتعلقة بالبلد / المتعلقة بالمنطقة لتسهيل الرجوع إليها عند البحث عن خيارات التمويل في هذه البلدان / المناطق.

الأمم المتحدة
البحرين

